(٦)
الصناعة فى متاهات الهواية

للصناعة مقوماتها وأول هذه المقومات توافر الخامات أو فى حالة عدم توافرها فلابد للدولة المتجهة نحو التصنيع أو ممارسته أن تكون قادرة على أن تسدد من إنتاجها المحلى (المتقن) «فاتورة» الخامات التى تستوردها من الخارج.

وكلا الحالين يمثلان عند الدول المتخلفة استثمار مالديها من تخلف عن طريق بناء صناعتها على أساس مالديها من الموارد وذلك للاستهلاك المباشر أو لسداد قيمة ما تضطر إلى استيراده لهذا الغرض أو لهذين الأمرين معا وبذلك تستمر صناعتها وتدوم وتزدهر مادامت قائمة على أساس استخدام أكثر الموارد وفرة وليس استخدام أكثر الموارد ندرة.

فمن مقومات التصنيع (الناجح) أن تكون لنواتجه سوق فى الداخل أو فى الخارج أو فيهما معا. والسوق ليس بالضرورة مساحة أو بنيانا يتم فيه تبادل السلع بالسلع أو بالنقود.. ولكنه إطار تعامل بين طرفين تتلاقى فيه رغبات الطرفين بتقاطع سعر البيع وسعر

الشراء فى نقطة يكون فيها سعر الشراء مجزيا للبائع وسعر البيع عادلا للمستهلك (المحلى أو الدولى) وإلا فإن الصفقة لا تتم.

وقد قامت الصناعة فى مصر لكى تنجح.. ولكنها توجهت إلى بعض الأنشطة الصناعية ورزحت تحت عبء تكاليفها الباهظة كما أن نوعية الإنتاج وجودته لم تصادف قبول كل المستهلكين أو إجماعهم ولسوف تظل كذلك ما لم يحدث الله أمرا كان مفعولا.

والغريب أن وزراء الصناعة فى مصر لا يختلفون فيما بينهم وكان الأحرى بهم أن يختلفوا فالاختلاف بينهم - كما هو بين الأطباء - رحمة. ولكن وزراء الصناعة أرادوا أن يحرمونا من هذه الرحمة بأنهم لم يختلفوا - فى تتابعهم على كرسى وزارة الصناعة - فيما بينهم ابدا.

ونحن ندرك أنهم حتى لو اختلفوا فما كان فى إمكانهم أن يغيروا نوعيات الصناعة أو مواقع المصانع فهذه ثوابت لم يكن فى مقدور أحد منهم أن يغيرها ولكن الذى نعنيه هو الاختلاف الذى كان يجب أن يؤدى بهم - لا إلى أن يغيروا ولكن - إلى أن يتغيروا فى الفكر والمنطق والمنهج وحسن الاختيار.

ولعل وزراء الصناعة المصريين قد تصوروا أننا سعداء وأن مصر سعيدة الحظ بما فيها من مصانع وصناعات وأنه حتى لو لم تكن مصر سعيدة فإنها (فى نظرهم) يجب أن تكون سعيدة بغض النظر

عما إذا كانت هذه الصناعات تعتمد على استخدام أكثر الموارد ندرة أو أنها تستخدم أكثر الموارد وفرة.

بمعنى أنه لم يكن يهمهم أن تعتمد مصر فى تشغيل صناعاتها على ما هو متوافر فى مصر من خامات محلية أو أن تعتمد على استيراد خامات صناعاتها من خارجها فاستوردوا دون اعتبار لقدرة مصر على إنتاج ما تستطيع إنتاجه بالكم المطلوب للداخل والخارج معا وكذلك بالجودة التى يقتضيها سداد قروضها فى مواقيتها وكذلك لكى تكون لمنتجات مصر السمعة الكفيلة بترويج هذه المنتجات عند المستوردين حتى ولو لم نكن مدينين ولكنهم لم يفعلوا وقد كان أولى بهم أن يفعلوا غير ما كانوا يفعلون ومن المؤسف أنهم إذا قيل لهم لابد أن تقوم الصناعات فى مصر على أساس استخدام نواتج الحقول أولا أبوا ونأوا بجانبهم واستكبروا كما لو كانت مثل هذه الصناعات (الزراعية) لا تليق بنا ولا نستطيع أن نفخر بها يوم القيامة.

وينسى مسؤلو الصناعة فى مصر أو يتناسون كما نسى أسلافهم أو تناسوا أن بلدا كالدانمرك - رغم أنه بلد صناعى أوروبى- فإنه يقوم بإمداد مصر (الزراعية) بالسمن والزبد والدجاج والجبن الأبيض الدمياطى (!!).

والدانمرك الصناعية لا تخجل ولا تستنكف أن تكون أيضا وفى نفس الوقت دولة زراعية.

وهولندا البلد الأوروبى والدولة الصناعية لم تتنكر للزراعة أما نحن فقد حرصنا على أن نلعن الزراعة ونحن فى طريق التصنيع وبدأنا فى التصنيع بتلك الصناعات التى تعتمد فى تشغيلها على أكثر الموارد ندرة فأهملنا من الصناعات ما تتوافر خاماته عندنا وتجاهلنا أن الصناعة المصرية لكى تنجح كان يجب أن تؤسس على قاعدة صلبة من نواتج النشاط الزراعى الموهوب.. فتصبح الزراعة هى السند الحقيقى للنشاط الصناعى الذى نريده ونبغيه.

فهل آن الأوان - والحال كذلك - أن يتفق مسؤلو الصناعة السابقون والحاليون واللاحقون فيما بينهم على أن خريطة مصر الصناعية فى حاجة إلى إعادة نظر ومراجعة.

وهل يمكن لمسئولى الصناعة وللقيادات الصناعية عموما فى الحكومة وفى القطاع العام وفى القطاع الخاص وفى النقابات أن يعيدوا النظر فى التركيبة أو التوليفة الصناعية لمصر بشرط أن يتفقوا من البد ية على أن يختلفوا - ولو قليلا - فى وصف هذه التركيبة الصناعية الموجودة وتوصيف التركيبة الصناعية المنشودة.

نسأل الله العلى القدير أن يتقبل دعاءنا بحيث يختلف مسئولو الصناعة فيما بينهم أولا ثم على الملأ بعد ذلك حول خريطة مصر الصناعية وحول التركيبة الصناعية لمصر.. إنك أنت السميع المجيب.

والخطورة التى تواجه مصر حاليا أن الصناعات القائمة أصبح شأنها شأن الكبارى العلوية التى يتعذر إزالتها وكأنها قد أقيمت لكى تظل وتبقى رغم الأنوف حتى ولو كانت هذه الكبارى تساهم فى تشويه منظر العاصمة ذلك لأن عذر الذين بنوها أن الهدف من بنائها لم يكن لتجميل العاصمة بل كان لحل أزمة المرور عن طريق طرد المشاة إلى أعلى.

ستظل بعض هذه الكبارى العلوية فوق رءوس العباد.. معلقة إلى أن تتهاوى على عروشها وتتساقط على رءوس المشاة ولكن طبعا بعد عمر طويل.. طويل.. ربما فى القرن الثامن والعشرين وبذلك فإن هذه الكبارى العلوية.. قد كتب لها التخليد.. لا التخريد وبالمثل.. فإن الصناعات التى أقامها وزراء الصناعة المتتابعون كتب عليها البقاء وكتب علينا أن نقبلها صاغرين.. بغض النظر عن جدواها الاقتصادية وبغض النظر عن آثارها الاجتماعية.. والسياسية بل بغض النظر أيضا عما إذا كان هواء حلوان سوف يتلوث وبغض النظر عن أن أرض القاهرة سوف تضيق بما رحبت.

وقد لا يكف وزراؤنا – فى المستقبل – عن تكرار نفس الأخطاء فهم لن يمانعوا فى تلويث هواء آخر.. غير هواء حلوان.. بل لا مانع أيضا – عندهم – من أن تضيق أرض أخرى بما رحبت – غير أرض القاهرة – مادام التصنيع قد أصبح هدفا فى حد ذاته.. وبأى تكلفة..

دون أن يكون لهذا الهدف سقفه الأعلى وأرضيته السفلى كما لو كان التصنيع (بأى ثمن وبأى تكلفة) هو التعويذة التى سوف تحل كل مشاكل مصر.

ويبدو أن منوال الحال سوف يظل على حاله.. مادمنا لا نصنع الموازين القسط للاختيار بين ما يجب أن يكون.. وما لا يصح أن يكون أو ما يجب ألا يكون.. ومادمنا لا نلتزم بالمبدأ الاقتصادى المعروف الذى يحتم أن يكون لكل مشروع.. منفعة اقتصادية مؤكدة ومعلومة.. مقابل تكلفة اقتصادية دقيقة محسوبة.

ولكن يبدو أننا لا نريد أن نلتزم بأن تكون السلعة التى تنتجها المصانع عندنا قابلة للتسويق ولا نحرص على أن يكون على كل سلعة ننتجها طلب يمتص ما هو مطروح منها فى الأسواق.. وأن يكون لكل سلعة حجم من المعروض يواجه الطلب عليها وأن يتم العرض بالسعر المجزى للمنتج بما يغطى تكاليف الإنتاج وأن يتم الشراء بالسعر العادل للمستهلك بما يتناسب مع دخله سواء كان هذا المستهلك فى الداخل أو فى الخارج.

ويشترط فوق ذلك.. وقبل ذلك.. وبعد ذلك أن تكون نوعية السلعة المنتجة على قدر عال من الجودة يكفل إقبال المستهلكين عليها سواء كانت السلعة للاستهلاك المحلى أو للتصدير.

فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الإنتاج (والتمادى فى الإنتاج) يعتبر فى مثل هذه الأحوال نوعا من المكابرة التى سوف تؤدى فى النهاية إلى تكدس الإنتاج.. لأن الإنتاج لن يصل إلى مقره الأخير فى أيدى المستهلكين.

فمن المكابرة فعلا ألا نكف عن إنتاج مالا يراه العارفون إلا رمزا للمكانة Prestige Symbol ذلك لأن العلماء المتخصصين يقولون لنا إن كل نوع من أنواع الإنتاج له مقوماته وله أيضا روابطه الأمامية والخلفية Forward & Backward Linkages التى تربط فلسفة الإنتاج بمنابع المدخلات اللازمة لهذا الإنتاج من جهة وتربطها بمصب هذا الإنتاج من جهة أخرى تضاف إلى ذلك أن كل نوع من أنواع الإنتاج لابد له من عملية «تعشيق» Synchronization مع مدخلات ومخرجات أخرى فى شبه منظومة عامة تشمل الإنتاج كله بكل أنواعه.

يبقى بعد ذلك أننا حين بدأنا التصنيع (الحديث) أو (المعاصر) أوهمونا أن هناك صناعة تعتبر أهم الصناعات.. بل أنها صناعة الصناعات.. وقد ابتلعنا هذا الطعم دون أن ندرك أن هناك بلادا لا تمجد هذه الصناعات كما مجدتها مصر.. ولا تقدسها كما قدستها مصر.. ومع ذلك فقد سبقت مصر واحتلت موقعها ضمن مجموعة الدول المتقدمة.

ولعلنا نكون قد أوضحنا بما سبق ذكره فكرة استثمار التخلف حتى فى قطاع الصناعة وذلك:

(أ) باستغلال نواتج الزراعة لبناء المزيد من الصناعات الغذائية سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير.

(ب) بتوظيف العاطلين (بما فى ذلك الأميين وغير الفنيين وغير المدربين) فى العمليات اللازمة للعملية الصناعية سواء كانت هذه العمليات صناعية بحتة أو خدمية ولا يخفى علينا ما لهذا التوظيف المرغوب من أهمية اجتماعية بالإضافة إلى محو الأمية الوظيفية وتدريب غير المتدربين من الفنيين وغير الفنيين.. وهذا فى حد ذاته تحريك للموارد البشرية الراكدة.